الأصول المنهجية للفرق الإسلامية–دراسة مفهومية–

Methodological origins of the Islamic sects -Conceptual Study-

د. زبيدة الطيب[1]
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة
zoubida.taeib@gmail.com

تاريخ الوصول 2020/05/19 القبول 2021/08/05 النشر على الخط 2022/01/15
Received 19/05/2020 Accepted 05/08/2021 Published online 15/01/2022

ملخص

يبحث المقال في ضرورة معرفة الأصول المنهجية؛ التي تتحكم في صياغة آراء الفرق الإسلامية وتشكيل فهومها لمختلف مسائل العقيدة الإسلامية، ومحاولة تفهم مقولاتها ومواقفها من خلال مصادرها ونظامها المعرفي بعيدا عن التعاطي المذهبي والطائفي، ومن ثمة الذهاب إلى إعلاء صوت النقاش الهادئ والحوار البناء على صوت التضليل والتبديع والتقتيل.

الكلمات المفتاحية: الأصول المنهجية، الفرق الإسلامية، الآراء العقدية، علم الفرق.

Summary

The article examines the need to know the methodological origins; Which controls the formation of the opinions of Islamic groups and their concept of the various issues of the Islamic faith, and an attempt to understand its theoretical statements and attitudes through its sources and knowledge system away from sectarian engagement, and from there go to raise the voice of calm debate and constructive dialogue on the voice of misinformation, penance and slaughter.

Key Words : Belief opinions, methodological origins of the Islamic sects , science of Islamic sects(Ilm-Elfirak)

[1] – المؤلف المراسل: زبيدة الطيب البريد الإلكتروني: **zoubida.taeib@gmail.com**

مقدمة

تشكل الفهوم والآراء العقدية والمواقف السياسية للفرق الإسلامية، في صورتها المشحونة بالتضليل والتبديع والتجهيل والتكفير والمنحازة إلى الطائفة والمذهب والفرقة، أحد أهم مصادر الخطاب المتطرف في العالم الإسلامي اليوم؛ فمنها يستل أدبياته وعلى أساسها يصوغ مواقفه وتحليلاته، ويدفع بالوضع العام للمسلمين نحو المزيد من التأزم وافتعال أسباب الافتراق.

والناظر في تاريخ الفرق الإسلامية؛ يلحظ أن ثمة جملة من العوامل التي تعد أصولا وقواعد تحكمت في ظهورها ونشأتها وتطورها، ومن ثمة تحكمت في صياغة تصوراتها وفهومها وتفسيراتها للعقيدة الإسلامية ورسمت شكل وطريقة تفكيرها إزاءها.

ومع أن كثيرا من تلك القواعد والأصول نجدها مبثوثة في كتب الفرق والمقالات والتاريخ، ويمكن العثور عليها في أكثر من مصدر ومرجع؛ إلا أن هذا الخطاب؛ يذهل عن دورها في قراءة آراء وفهوم ومواقف الفرق الإسلامية، ويعمد إلى قراءتها بحمولتها الطائفية والمذهبية الموروثة، ويسهم بذلك في تأزيم الخطاب وتفعيل حالة التشظي والافتراق القاتل؛ ما يجعل البحث في كيفية قراءة الآراء والتفسيرات العقدية والمواقف السياسية للفرق الإسلامية؛ بعيدا عن القراءات الطائفية والمذهبية ملحا وضروريا.

وفي ضوء الأدوار الخطيرة للغة المذهبية والطائفية التي باتت تميز هذا الخطاب وتُطَوِّع مقولات التفرقة، وتتجاوز دور الأصول والقواعد المنهجية للفرق الإسلامية؛ نتساءل: **كيف يجب أن نقرأ الفهوم والآراء العقدية للفرق الإسلامية** ؟ وهو التساؤل الذي سنحاول الإجابة عنه في هذا المقال من خلال مبحثين ومدخل عام:

مدخل عام حول ظاهرة الافتراق في الفكر الإسلامي

تعد ظاهرة الاختلاف في فهم بعض المسائل العقدية قديمة في الفكر الإسلامي؛ فقد كان ظهورها في وقت مبكر من عمر الدولة الإسلامية، وأفضى ذلك الاختلاف إلى ظهور ونشأة العديد من الفرق الإسلامية؛ التي نعتقد أن وجودها مثَّل ظاهرة صحية؛ أنعشت الجدل والفكر ومثلت فضاء حيويا للنقاش وتبادل الآراء والدفاع عن الموقف، وهو ما عمق النقاشات وجعل أساطين الفرق ونظارها يبدعون في تنويع المصادر بغرض تخريج الأدلة والبراهين.

غير أن ما أفسد النظرة إلى الفرق باعتقادنا، هو الانحراف الذي وقع بعد حادثة خلق القرآن؛ حيث حاول المعتزلة فرض المنطق الواحد في الفهم والتفسير بالاعتماد على مقدرات الدولة، وجاء المتوكل ومن بعده القادر فصيَّرا المنطق الواحد واقعا بحد السيف، وبات لعن التفرق وشيطنة الفهوم المخالفة وتسفيهها وتضليلها سنة وقانونا بأمر من الدولة.

لقد ارتبط الاختلاف في فهم وتفسير مسائل العقيدة في العقل المسلم؛ منذ تلك اللحظة بالقتل والاعتقالات والسَّجن والتعذيب، والمواجهة بين السلطة والمخالفين لها في عهد المأمون والمعتصم والواثق كما في عهد المتوكل والقادر وغيرهما، وبات (أي الاختلاف)، منذ ذلك الوقت، اعتقادا يصاحب العقل المسلم وينفر من تعدد الآراء، ويرى السلامة في وحدة الفهم والتفسير. وهكذا صار الموضوع محط نفور وازدراء من قبل قطاع واسع من الدارسين والمهتمين وطلبة العلم الشرعي في العالم الإسلامي، فضلا عن انتشار هذا الفهم بين عوام المسلمين وغير المتخصصين من النخب الفكرية اليوم.

إن هذه النظرة السلبية إلى الفرق الإسلامية؛ هي التي تزود الكثير من الباحثين والطلبة والمهتمين في العالم الإسلامي اليوم بمبررات الاعتداء على حقوق المخالفين المادية أو المعنوية، وممارسة كل أصناف التعصب ضدهم؛ ما يعني ضرورة البحث في قراءة معرفية

للموضوع تجعل من الافتراق و"... التصنيف العقدي أو الفكري أو الاجتماعي في حدوده الطبيعية ظاهرة صحية، ومستساغة معرفيًّا واجتماعيًّا."[1] وهو ما سنعرضه في مبحثين اثنين؛ أحدهما نخصصه لعلم الفرق وثانيهما للأصول المنهجية لعلم الفرق.

المبحث الأول: علم الفرق: تعريفه، غايته ومنهج دراسته

1/ تعريف علم الفرق

عُرف علم الفرق قديما بعلم مقالات الفرق، وقيل في سبب تسمية اعتقادات الفرق بالمقالات أن "... تسميتهم الاعتقادات والآراء قولا؛ فلأن الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلا بالقول. فلما كانت لا تظهر إلا بالقول إذ كانت سببا له، وكان القول دليلا عليها كما يسمى الشيء باسم غيره إذا كان ملابسا له وكان القول دليلا عليه."[2] وهو في الاصطلاح قديما يعرف بأنه"... علم باحث عن ضبط المذاهب الباطلة المتعلقة بالاعتقادات الإلهية." [3] أي أنه علم يتولى فرز الفرق؛ بغرض معرفة من هو صحيح منها ومن هو على باطل بخصوص فهمها وتفسيرها لمسائل العقيدة الإسلامية، أو من منها على منهج أهل السنة والجماعة ومن المبتدع والضال المنحرف عنه. وهو يختلف عن علم الأديان؛ إذ الأخير معني ببحث اعتقادات فرق ومذاهب أهل الأديان غير الإسلامية، بينما يعنى الأول بمقالات الإسلاميين فقط.

وقد أُطلق عليه حديثا تسمية " علم الفرق" بدل علم المقالات، وجاء في تعريفه: " علم الفرق هو الفن المهتم بالتأصيل الشرعي للفرق الإسلامية من مظانها وكتب جهابذة علمائها والكشف عن مجموع آرائها والخلفية النظرية؛ التي تستند إليها وصلة كل ذلك بمواقفها الفكرية والسياسية بل وكل ما من شأنه أن يؤثر في أتباعها."[4] وهذا التعريف يحتاج إلى شرح.

شرح التعريف:

الفن: هو العلم؛ أي أنه اكتسب وصف العلم، وقد درج القدامى على تسمية العلوم بالفنون، وجاء في النظم : إن مبادئ كل فن عشرة ...يقصد كل علم.

التأصيل الشرعي للفرق الإسلامية: هو بيان لموضوع هذا العلم الذي هو التأصيل لمقولاتها وأفكارها ومقاصدها، وهو المراد بالشرعي.

من مظانها: إن التأصيل لا يكون من كتب الخصوم، بل يكون من المصادر الخاصة.

الخلفية النظرية التي تستند إليها: إن العودة إلى المظان والمصادر هو ما يكشف الخلفية النظرية التي تتحكم في توجيه عقل هذه الفرقة وتلك ومن ثمة في إنتاج المقولات والآراء.

صلة كل ذلك بمواقفها الفكرية والسياسية: إن كشف الخلفية النظرية من المظان؛ هو ما يتيح لنا فهم الآراء الفكرية والمواقف السياسية لكل فرقة .

---

[1]/ محمد محفوظ، من التنوع إلى المشترك الإنساني مجلة الكلمة، –ع102، السنة 26، شتاء 2019.

[2]/ ابن منظور، لسان العرب، مادة ق. و. ل، دار صادر، 2003، ج11، ص 572.

[3]/ صديق بن حسن القنوجي، أبجد العلوم، دمشق، دار الكتب العلمية،1978، ج2، ص515.

[4]/ عمار جيدل، مدخل إلى دراسة الفرق الإسلامية، الجزائر، دار البلاغ للنشر والتوزيع ، ص17

يتضح لنا أن تعريف علم الفرق غير معني بفرز مقالات واعتقادات الفرق والمفاضلة بينها؛ بقدر ما هو معني بالبحث في الخلفيات النظرية التي تشكل تلك الاعتقادات وكشف تلك الآراء من خلال كتب علمائها ومصادرها؛ من أجل فهم مواقف أتباعها الفكرية والسياسية ومن ثمة تفهمها. والتفهم لا يعني بالضرورة الاقتناع، أو كما يقول صاحب التعريف:" ...نهدف إلى تحقيق الفهم المتبادل فيما بين المسلمين فهما صحيحا على وفق مقررات مؤلفاتهم."[1]

وهذا التعريف يستند إلى حجج قوية أوردها صاحب التعريف، وهي الإكراهات والتحديات الواقعية التي يعيشها المسلمون اليوم، ولعل أبرزها حالة التشظي والتفرقة والذبح على المذهب والطائفة والتي يستل معظمها مبرراته وشواهده من مقالات الفرق القديمة. [2]

وهذا ما يقودنا إلى ضرورة التعرف على غاية علم الفرق وفوائده، كما نريده اليوم.

2/ غاية علم الفرق وفوائده:

هناك حاجة ماسة إلى التعرف على الفرق الإسلامية ومقولاتها وتفسيراتها وفهومها للعقيدة الإسلامية وجزئياتها؛ وتكمن تلك الحاجة في النقاط الآتية:

-كون مقولاتها وآثارها الفكرية لا تزال حاضرة في الوقت الراهن؛ فتلك المقولات والتفسيرات والفهوم، وإن كانت قد صدرت وفق رؤية ومنهج بالنسبة لواضعيها ومؤسسيها، فقد تم توظيف الاختلاف حولها اليوم في صراعات بينية؛ تبدد الجهود وتحول الاهتمام لتجعل الكثير من الدارسين والمهتمين والطلاب يذهلون عن المشاكل الحقيقية الآنية والمستقبلية للأمة الإسلامية.

وكما هو الحال اليوم؛ فقد ذكر علال الفاسي قديما الكثير من الشواهد والأحداث التي وظفت فيها الاختلافات في فهم وتفسير مسائل العقيدة مشرقا ومغربا، ووصلت إلى الاقتتال؛ منها ما وقع في سنة (447هـ)من "فتنة بين الأشاعرة والحنابلة؛لدرجة منع أحد الفريقين الآخر من حضور الجمعة والجماعات، وما وقع بينهم في (سنة469هـ)من تبادل للاتهامات بالتفسيق والتبديع والتكفير.[3]

ومنها الفتنة التي وقعت بين الموحدين والمرابطين بزعامة محمد بن تومرت (ت524هـ) الذي اتهم مخالفيه من المرابطين بتهم عقدية كثيرة أهمها: التشبيه والتجسيم.. ثم تهمة المروق من الدين عموما ، فاستبيحت بذلك الدماء وهدمت الدور، وأدخل الغرب الإسلامي في فتنة دامية.[4] ولا نعتقد أنه من المبالغة إذا قلنا أن كثيرا من الأحداث التي يشهدها العالم الإسلامي، إنما ترتد في جزء كبير منها إلى القراءة الخاطئة لهذا الإرث الخاص بالفرق الإسلامية

- ثم إن الفرق الإسلامية وآراءها؛ هي جزء من التراث الفكري الإسلامي، الذي يحسن بالأجيال خاصة المتخصصة أن تعرفها؛ فإن الأمم الحية لا تنقطع عن تاريخها لمجرد أن جزءا منه أو بعضه فاسد، بل إنها تعمل على الاستفادة من محطات الفشل فيه حتى تستعيد قوتها ودورها الحضاري؛ لأنه يظل تاريخا بشريا يحسن بنا الاستفادة من محطاته المضيئة وتجاوز تلك المظلمة.

---

[1]/ المرجع السابق ، ص17

[2]/ أنظر: المرجع نفسه ، ص19

[3]/ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص729، أحداث(سنة 447 هـ).

[4]/ لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج04، ص45.

-ضف إلى ذلك أن فهمها هو في الواقع ضرورة؛ بهدف الوصول إلى مرحلة فكرية نضيجة يُحسن فيها المسلمون إدارة الخلافات الفكرية للحيلولة دون الصراعات الدموية المذهبية والطائفية التي تتغذى من مقولات الفرق وأفكارها وفهومها اليوم؛ فإن قراءة أفكار ومقولات الفرق الإسلامية في إطارها الزماني والمكاني وضمن النظام المعرفي؛ الذي يحكمها من شأنه أن يفتح الأبواب مشرعة لتفهمها ويقلص، من ثمة، مساحات التعصب للرأي والشطط فيه، ومن شأنه، أيضا، أن يسهم في التأصيل لحرية الرأي والفهم، والأهم من ذلك كله أنه يؤسس لحوار ونقد ونقاش علمي بعيد عن لغة التجهيل والتفسيق والتبديع المقيتة.

وبالرغم من تلك الفوائد التي رصدنا؛ فقد ألفينا البعض يقدم جملة من المحاذير لترك دراسة علم الفرق ورفض تدريسه، وفي أحسن الأحوال تقديمه بلغة مشحونة طائفيا ومذهبيا، ونذكر من بين تلك المحاذير ما يلي:

-إن دراسة الفرق الإسلامية هو إحياء للبدع التي سادت في زمن مضى وانقضى وتم القضاء عليها، ودراستها هو نسف لجهود العلماء والدعاة الذين جاهدوا بالدم والقلم في سبيل ذلك، مع أن علم الفرق في اعتقادنا هو علم من شأنه أن يسهم بدرجة كبيرة في تشكيل الوعي الجمعي تجاه التراث والواقع الفكري والسياسي والاجتماعي، حتى مع التسليم بأنه بدع، ومعنى ذلك أن الدارس أو المفكر والباحث عليه أن يدرسها ويتعامل معها ليس بوصفها أنساقا واجبة التمثل والاتباع بل بوصفها تراثا معرفيا.

-لا مبرر لدراستها لعدم وجود الفرق في هذا العصر؛ وهذا المحذور متهافت وفيه جهل أو تجاهل أو تجاوز للواقع، وعطل كبير في أجهزة وآليات الاستقطاب للمشهد الثقافي بجميع مكوناته؛ فالعالم الإسلامي اليوم حدوده طائفية ومذهبية أكثر منها جغرافية، وحتى داخل المجتمع الإسلامي الواحد لا نعدم وجود فرق أو امتدادات لفرق داخل الجامعات ومراكز التعليم الإسلامي المتخصصة، وهي آخذة في إحداث شروخات كبيرة وملحوظة في المجتمع وفي أوساط الطلاب والباحثين.

-إن دراسة الفرق تعمق الهوة بين المسلمين، وهذا يمكن أن يكون صحيحا بالنظر إلى غاية الدارس أو المدرس والأستاذ والباحث الذي يتناول موضوع الفرق تناولا يعزز الافتراق أصلا؛ فهذا العلم ليس محمودا لذاته ولا مذموما لذاته، وإنما يتعلق المدح والذم بالغاية التي يتوخاها الباحث أو المفكر أو الأستاذ والمتلقي وطالب العلم من دراسته لهذا العلم.

لنخلص إلى أن غاية علم الفرق، بالنهاية، هو الوصول إلى مستوى من الوعي بالاختلاف، وامتلاك القدرة على إدارته من خلال دراسة هذه الفرق وفهومها وتفسيراتها، وكذا مواقفها الفكرية والسياسية كإنتاج فكري اجتهادي يقبل ويرد وليس كأنساق إجبارية التمثل.

على أن بلوغ غاية بهذا الحجم هو، بلا شك، عملية تحتاج إلى منهج منضبط بقواعد معرفية وأخرى أخلاقية من المهم أن نشير إليها في النقطة التالية.

3/ منهج دراسة الفرق الإسلامية:

ونعني بمنهج دراسة الفرق؛ ما يتحمله الباحث أو المدرس أو المتلقي من شروط وضوابط تؤهله لمباشرة البحث أو تدريس علم الفرق.

أولا– الضوابط المعرفية:

والمراد بها امتلاك الأدوات المعرفية المتمثلة في:

-الاستيعاب الجيد والبحث المستمر والقراءة الواعية؛ أي أن يكون الباحث والدارس "...متحليا بنباهة الفكر ولا يكون ذلك إلا بالتحصيل والقراءة المستمرة."[1]

-التمكن من المصطلح وفهمه كما هو عند أصحابه؛ ففهمه ببعد واحد يؤدي حتما إلى إنتاج معنى واحد.[2]

-التمكن من علوم اللغة، وهذا ضابط لم يختلف حوله اثنان؛ وقد أسهب الأصوليون في بيان دور اللغة العربية في مجال الدراسات الإسلامية لارتباطها بالنص الذي نزل على طرائق العرب في الكلام؛ فـ"... معرفة موضوعات اللغة من جهة الحقيقة والمجاز والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد ...مما لا يعرف في غير العربية."[3]

-التعامل المباشر مع المصادر الخاصة: لأن تقرير آراء الفرقة من مصادر خصومها يؤدي حتما إلى التجني، أو تقويلها ما لم تقل ثم إصدار الأحكام الجزافية وبناء المواقف والسلوك وفقها، وبتعبير آخر فإن التعامل مع غير المصادر الخاصة يجنب القارئ والدارس الموضوعية والوظيفية، ويزج به في أتون القراءات المذهبية والطائفية. ومصادر علم الفرق على ضربين:

مصادر خاصة:

وهي كتب ومؤلفات وآراء وتفسيرات أصحاب الفرق وعلمائها وأساطينها، أي لا ينبغي أن تؤخذ الآراء من كتب الخصوم لأنه ينافي الضوابط المعرفية والأخلاقية التي سبق ذكرها.

مصادر عامة:

وهي الكتب والمؤلفات التي من شأنها أن تعمق الفكرة وتعلي من مستوى البحث والدراسة وتعطيها طابعا موضوعيا ونزيها، ومن ذلك كتب التاريخ والتراجم واللغة وتصانيف العلوم...

ثانيا– الضوابط الأخلاقية:

وهي في الجملة ما ينبغي أن يتحلى به المسلم من أخلاق؛ تمنعه من التجني والتدليس على المخالفين أو تقويلهم ما لم يقولوا أو ازدراء آرائهم وتحقير فهومهم، والتعالي عليهم واحتكار الحقيقة والانغلاق على الرأي الخاص ونبذ الآراء المخالفة ومن ذلك:

-استحضار الرقابة الإلهية أو ما يسميه فريد الأنصاري الضابط التعبدي[4] لأننا "... لا نفعل ذلك في غيبة المولى بل تحت سلطانه ورعايته ورقابته فنحن نستلهمه دائما كما لو كان يواصل في أعماقنا دوره كمشرع."[5]

-التثبت قبل إصدار الأحكام: وهو تحصيل حاصل لاستحضار الرقابة الإلهية أو ما أسماه عمار جيدل بالتقوى بمضمونها المعرفي أو العلمي، وقاعدتها قوله تعالى:" يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة."**[الحجرات/06]**

-ترك الانتصار للذات إن أفضى البحث الموضوعي إلى عدم صحة المعارف السابقة، والانتصار بدلا عن ذلك، لمقتضيات البحث الموضوعي مع الحرص على حق النقد الذي لا يعني الازدراء والسخرية؛ لأن التصور (للذات) هو أحد محددات التصور لـ(الآخر)،

---

[1]/ عمار جيدل، المدخل إلى علم الفرق، مرجع سابق ، ص60

[2]/ أنظر المرجع نفسه، ص60

[3]/ الآمدي ، الإحكام في أصول الأحكام،تحقيق: عبد الرزاق عفيفي،ط1، المملكة السعودية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، 2003، ج1، ص22.

[4]/ فريد الأنصاري،أبجديات البحث العلمي في العلوم الشرعية، ط1، الدار البيضاء، منشورات دار الفرقان،1997، ص24.

[5]/ عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرآن، تعريب وتعليق: عبد الصبور شاهين، د. م.ن، دت، ص134.

وتضخيم (الذات) يستتبعه عادة تقزيم (الآخر)، والتصور الاستعلائي لـ(الذات) بدعوى التفوق غالباً ما يؤدي إلى تصور دوني لـ(الآخر.)

وقد أُثر عن كثير من العلماء في فضيلة التواضع وترك الانتصار للذات أقوالا ومواقف لها أهميتها، ومن ذلك قول أحدهم:"ما ناظرت أحداً فأحببت أن يخطئ."[1] وقول آخر: "ما ناظرت أحداً قط على الغلبة. وبِوُدِّي أن جميع الخلق تعلموا هذا الكتاب، يعني كتبه، على أن لا ينسب إلي فيه شيء."[2] وقول ثالث: " ما ناظرت أحدا إلا وددت أن يُظهر الله الحق على يديه."[3]

– ترك احتكار المعرفة بالنص والابتعاد عن المنطق الوصائي في النصح والدعوة، وتجاوز الإصرار على امتلاك الحقيقة ونفي الآراء المخالفة وقمعها.

–التواضع في الدعوة والنصح، وتجنب التعالي على المخالف ومحاولة تفعيل قاعدة التطاوع؛ التي تعني ترك ما تعتقده طلبا للألفة، وهي مأخوذة من قوله صلى الله عليه وسلم[تطاوعا ولا تختلفا].

لعل القارئ يلحظ الفرق الواسع بين غاية علم المقالات كما هو عند القنوجي في قوله أن علم المقالات هو "... علم باحث عن ضبط المذاهب الباطلة المتعلقة بالاعتقادات الإلهية." [4] وبين علم الفرق الذي أوردنا تعريفه وغايته كما جاءت عند عمار جيدل؛ حيث يظهر في تعريف علم المقالات أنه علم يتولى فرز الآراء والفهوم العقدية، في الوقت الذي يركز فيه علم الفرق على معرفة الخلفيات بغرض فهم التفسيرات والآراء وتفهمها، وهو غير معني بالحكم عليها، بقدر ما يسعى إلى الاقتراب منها ومناقشتها ونقدها نقدا علميا يبعدها عن التعاطي الأيديولوجي المرعب نحو النقاش المعرفي الرزين.

وفي هذه الغاية يلتقي علم الفرق بعلم الكلام في صورته التي يرسمها له بعض المفكرين والباحثين، وهي أن علم الكلام اليوم ينبغي أن يتوخى غاية تستبعد الروح؛ التي حوَّلت علم الكلام وقضاياه ومسائله إلى ميدان للخصومة، بل والعداء وأن يذهب إلى صناعة روح تعيش الراهن الإسلامي؛ الباحث عن لحظة الأمن الفكري والنفسي والاجتماعي والتواق إلى الأخوة والتعاون على البر والتقوى، ومن ثمة قطع الطريق على المتمترسين خلف الفهوم والتفسيرات الخاصة للعقيدة؛ الذين يتخذونها مبررات ودوافع للذبح والتصفية الوجودية والفكرية للمخالف.

وفي الوقت نفسه تلتقي غاية علم المقالات بغاية علم الكلام الموروث أو القديم، كما هي عند أبي حامد الغزالي في القرن السادس في قوله "... إنما مطلوبه حفظ عقيدة أهل السنة وحراستها عن تشويش أهل البدعة."[5] وعند ابن خلدون في القرن السابع في قوله:" هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف

[1]/ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج14، ص320.

[2] / المصدر نفسه، ج14، ص 341.

[3]/ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج 2، ص 10

[4]/ صديق بن حسن القنوجي، أبجد العلوم، دمشق، دار الكتب العلمية،1978، ج2، ص515.

[5] / الغزالي أبو حامد، المنقذ من الضلال، وضع حواشيه وخرج أحاديثه وقدم له: أحمد شمس الدين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1988، ص32.

وأهل السنة." [1] حيث يظهر أن غاية علم الكلام ووظيفته لم تعد الدفاع عن العقيدة الإسلامية، كما كان عليه الأمر في أول ظهوره، بل اقتصرت على الدفاع عن المذهب العقدي أو الآراء العقدية لفرقة مخصوصة بدعوى أنها تمثل المنهج الصحيح؛ أي أن غاية علم المقالات "...لا تختلف عن غاية علم الكلام لأنه يعرضها في سياق الرد عن المذاهب الباطلة وتأسيس البديل الصحيح."[2]

إن فهم آراء الفرق وتفسيراتها وفهومها للعقيدة الإسلامية لا يكون، كما جاء في تعريف علم الفرق إلا عبر التعرف على خلفيتها النظرية الثاوية في مصادرها ومظانها وكتب جهابذة علمائها، وهذا ما أسميناه الأصول المنهجية التي سنتعرف عليها في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: الأصول المنهجية للفرق الإسلامية

1/ تعريف الأصول لغة واصطلاحا:

الأصول لغة: تطلق على عدة معاني منها:

أصل الشيء أسفله، وأوله ومادته الأولى ومنبته وأساسه وما ينبني عليه غيره.[3]

الأصول اصطلاحا: تطلق لفظة الأصل بالإفراد وتعني:

الدليل: كقولهم، أصل هذه المسألة الكتاب والسنة، ومنه أيضا أصول الفقه، أي أدلته.

الرجحان: كقولهم: الأصل في الكلام الحقيقة، أي الراجح عند السامع والمتبادر إلى ذهنه هو الحقيقة لا المجاز.

القاعدة المستمرة: كقولهم: إباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل، أي على خلاف القاعدة المستمرة.

الصورة التي قيس عليها: وهي أحد أركان القياس، إذ لا بد فيه من أصل يقاس عليه، وفرع يلحقه حكم الأصل.[4]

وتطلق بالجمع والإضافة ويراد بها الأصلان: أصول الدين (علم الكلام) وأصول الفقه.

فأصول الدين هو "علم يُبحث فيه عن أسماء الله تعالى وصفاته وأفعاله، وأحوالِ المخلوقين من الملائكة والأنبياء والأولياء والأئمة، والمبدأ والمعاد على قانون الإسلام لا على أصول الفلاسفة، تحصيلاً لليقين في العقد الإيماني ودفعاً للشبهات."[5] وله أسماء عديدة وتعريفات كثيرة عند الفارابي وابن خلدون والإيجي ومحمد عبده وغيرهم...وهي مما يعرفه المختصون وطلبة العلم الشرعي عموما. ويبدو في هذا التعريف أن اللفظة استعملت بمعناها اللغوي؛ أي ما ينبني عليه غيره، وذلك لأن ما عدا ما ذكر في التعريف من أمور الدين إنما تنبني عليها.

---

[1] / عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ضبط المتن ووضع الحواشي الأستاذ: خليل شحادة، مراجعة: الدكتور: سهيل زكار، دط، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ص 580.

[2] / عمار جيدل، مدخل إلى علم الفرق، مصدر سابق، ص18.

[3] / أنظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة: أ.ص.ل، ج1، ص 115 وما بعدها.

[4] / محمد حسن هيتو، الوجيز في التشريع الإسلامي، ص20.

[5] / سراج الدين الغزنوي، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: حازم الكيلاني الحنفي، ط1، القاهرة، دار الكرز، 2009، ص29-31.

وقد يطلق اصطلاح أصول الدين، ويراد به أركان الإيمان وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والإيمان بالقدر خيره وشره.[1] كما تطلق ويراد بها أركان الإسلام وهي الشهادتان والصلاة والزكاة والصوم والحج أيضا.[2] وقد يطلق ويراد به المعلوم من الدين بالضرورة.

وأما أصول الفقه فهو "معرفة دلائل الفقه إجمالا وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد."[3] وهو التعريف نفسه الذي قال به فخر الدين الرازي، وابن السبكي في "جمع الجوامع " وغيرهم...

وفي المحصلة فإن الأصول هي جملة من القواعد؛ يتبعها أصحاب هذا العلم أو ذاك في دراسته، والتي تحكم طرق البحث والاستنباط، وقد تكون تلك الأصول علما مستقلا؛ ومن ذلك أصول التفسير، وأصول الحديث، وأصول الفقه. وقد ذكر أن ابن تيمية يقول في أهمية معرفة الأصول: " لابد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت."[4]

وقد تذكر لفظة الأصول ويراد بها الجذور التاريخية؛ وذلك على نحو ما نجده عند سفر الحوالي في كتابه الموسوم بـ" أصول الفرق والأديان والمذاهب الفكرية"؛ حيث أن المتصفح والقارئ يلحظ أنه يتحدث عن الظروف التاريخية والأحداث والشخصيات والثقافات؛ التي يعود إليها ظهور هذه الفرقة أو تلك، كما يرى، وأحيانا نجده يعني بالأصول القضايا والمسائل التي جرى حولها الخلاف، وهي مسألة الإيمان والأسماء والصفات والقدر والإمامة؛ مثلما نجده في مبحث سماه" أهم الأصول التي وقع فيها الافتراق."[5]

2/ تعريف المنهج لغة واصطلاحا:

تعريف المنهج لغة:

المنهج في لغة العرب يعني الطريق الواضح المستقيم؛ جاء في اللسان:" النهج الطريق الواضح، وكذا المنهج والمنهاج. وأنهج الطريق أي استبان، وصار نهجا واضحا بينا، ونهجت الطريق إذا أبنته وأوضحته."[6] وقد استعمله القرآن الكريم بهذا المعنى حين قال تعالى:" لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا."**[المائدة/ 48]** [7]

تعريف المنهج اصطلاحا:

وفي الاصطلاح يعرفه أحد الباحثين بالقول:" المنهج هو الطريق المؤدّي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامّة تهيمن على سير العقل وتحدّد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة."[1] ويعرّفه آخر بالقول:" المنهج هو –الأداة التي

---

[1]/ أنظر:ناصر القفاري، أصول الدين عند الأئمة الأربعة واحدة، ط1، المملكة السعودية، دار الوطن، 1414هـ، ص 11.

[2]/ أنظر: حديث جبريل الذي رواه سيدنا عمر ابن الخطاب:" بينما نحن جلوس...."

[3]/ البيضاوي، نهاية السول في علم الأصول، عالم الكتب، ج1، ص05.

[4]/ ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض الشيعة القدرية، ط1، تحقيق: محمد رشاد سالم، 1986، ج05، ص83

[5] / أنظر: سفر بن عبد الرحمن الحوالي، أصول الفرق والأديان والمذاهب الفكرية، دط، د، م، ن، دت.

[6]/ ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ج2، ص383-384.

[7] / أنظر: تفسير ابن عباس وغيره للآية في تفسير الطبري.

يستخدمها الباحث للوصول إلى غرضه أو غايته واكتشاف الحقيقة أو الوصول إلى المعرفة."[2] ويعرفه فريد الأنصاري بالقول:" المنهج هو نسق من القواعد والضوابط التي تركب البحث العلمي وتنظمه."[3]

إن الملاحظ في تعريف الأنصاري والتعريفين الآخرين؛ أن المنهج في التعريفين الأوليين يغلب عليه كونه جملة من القواعد الإجرائية التي تحدد طريق السير نحو بلوغ الحقيقة. بينما هو عند الأنصاري نسق؛ واستعمال لفظة النسق له مبرراته عند الرجل؛ فاللفظة تستبطن المضمون الفلسفي والرؤية الفكرية والخلفية النظرية؛ يقول في الموضوع: " وقد حرصنا على استعمال كلمة نسق في التعريف إشارة إلى المضمون الفلسفي الساكن في كلمة منهج. فقولنا (المنهج: نسق) يعني أنه منظومة معرفية أو رؤية فلسفية صدرت عن تصور مذهبي ما. ولذلك كانت المناهج تتعدد بتعدد المذاهب الفكرية والفلسفية التي أفرزتها، ثم إن كلمة "نسق" تشير إلى التركيب البنيوي للمنهج؛ إذ ليس هذا عبارة عن مجموعة من القواعد أو طائفة من الضوابط فحسب ولكنه بنية محكمة تتشكل من مجموعة من القواعد والضوابط."[4] بمعنى أن المنهج هو ليس مجرد قواعد واضحة أو طريق منظم يتبعه الباحث للوصول إلى الحقيقة، أو البرهنة عليها أو حل إشكالا معرفيا ما، بقدر ما هو رؤية فلسفية أو عقدية أو فكرية تتحكم وتوجه.

وبالجمع بين اللفظتين (أي الأصول والمنهج) الخاصة بالفرق الإسلامية؛ نقول **بأن الأصول المنهجية هي تلك القواعد والأسس التي تخضع في بنائها وتأسيسها لرؤية عقدية وفلسفية وفكرية خاصة؛ أسهمت في تشكيلها العديد من العناصر النظرية والواقعية، وشكلت بذلك نسقا أو بنية محكمة كان لها أثر ودور كبير في أنماط الفهم والتفسير لمختلف المسائل العقدية. ونقصد بالعناصر النظرية؛ العقل واللغة وسائر الوسائل النظرية التي يبدو أثرها في فهم النص القرآني ونصوص السنة النبوية الشريفة، سواء ما تعلق منه بآيات العقيدة أو غيرها. كما نقصد بالعناصر الواقعية الأثر الفكري والحدث السياسي والمشكل الأخلاقي وحتى الاجتماعي الذي بدا أثره واضحا في التحكم وتوجيه الفهم والتفسير بالنسبة لأغلب الفرق.**

ومن ثمة جاءت عبارة "الأصول المنهجية للفرق الإسلامية" تعبيرا عن طبيعة واضحة للمقولات والتفسيرات الخاصة بكل فرقة من الفرق الإسلامية؛ أي هي صادرة في أغلبها عن رؤية ومنهج، بصرف النظر عن موافقتنا أو معارضتنا لها؛ فإن المعارضة لا تنفي عنها صفة المنهجية بالمعنى الذي ذكرنا.

نقول هذا الكلام، من حيث المبدأ، لأن الباحث قد يعثر على بعض الفرق الإسلامية ممن خلت أصولها من نسق أو منهج، بل تحكمت في مقولاتها وفهومها وتفسيراتها أهواء ومصالح أبعدتها عن أن تكون فرقة كلامية بالمعنى المعرفي؛ الذي يتضمنه مصطلح الفرقة الكلامية وأحالتها حزبا سياسيا؛ يتقلب في فهومه وتفسيراته بحسب الأهواء والمصالح الضيقة ويفتقد إلى المنهج والنسق؛ كما هو الحال بالنسبة للخوارج مثلا.

---

[1]/ المرجع السابق، ص05.

[2]/ فضل الله مهدي، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، ط2، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1998، ص12.

[3]/ فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، ط1، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1997،ص 40

[4]/المرجع السابق، ص 40.

إن ما سبق بيانه يكشف أن لكل فرقة من الفرق الإسلامية؛ التي نعثر عليها ونقرأ عنها في التاريخ الإسلامي أصولها المنهجية؛ التي يمكن التعرف عليها من خلال المظان والمصادر الخاصة بها ومن خلال آراء أساطينها وجهابذتها، وهي الأصول التي تتوكأ عليها أو تستند إليها كل فرقة من تلك الفرق في فهمها لمختلف مسائل العقيدة الإسلامية وفروعها، ومن ثمة تخريج مقالاتها وبناء مبادئها وأصولها التي صارت تعرف وتتميز بها عن غيرها، وبناء عليه يمكن أن نقدم تعريفا إجرائيا يقرب المراد بالأصول المنهجية للفرق الإسلامية، ثم نردف التعريف بشرح توضيحي.

3/ تعريف الأصول المنهجية للفرق الإسلامية:

نعني بها المبادئ والأصول والقواعد الخاصة؛ التي تستند إليها وتتوكأ عليها وتنطلق منها كل فرقة من الفرق الإسلامية في صياغتها لآرائها وأصولها الاعتقادية ومواقفها الفكرية والسياسية، والتي نتوصل إليها ونتعرف عليها من خلال المظان والمصادر الخاصة ومن آراء علماء وأساطين كل مذهب أو فرقة أو طائفة.

فالأصول المنهجية هي جزء من علم الفرق؛ إذ هي معنية بكشف الخلفية النظرية والواقعية التي تستند إليها هذه الفرقة أو تلك، والتي تتشكل في ضوئها أو على أساسها الفهوم والتفسيرات والآراء والمقولات والمواقف.

وكشف تلك الخلفية النظرية لا يكون إلا من المصادر والمظان الخاصة؛ إذ لا يصح أن نتعرف على آراء هذه الفرقة أو تلك من مصادر أو ردود خصومها، ولا يصح أن نبحث عن أصول تفكيرها وأصولها المنهجية في غير مصادرها أيضا.

والبحث عن الأصول لا يراد منه المفاضلة بين الفرق أو النظر في صحة أو بطلان تلك الأصول؛ بقدر ما يراد به محاولة معرفية تتيح للدارس والباحث قدرا من معرفتها وفهمها، ومن ثمة التحرر من القراءات الأيديولوجية والتحيزات؛ التي تطبع البحث فيها ودراستها وتعليمها وتقديمها للمتلقي والقارئ، وطالب العلم الشرعي على وجه الخصوص، وهو ما يجعلنا نتعقب الأهداف التي نتوخاها من محاولة معرفة الأصول المنهجية للفرق الإسلامية في العنصر التالي.

4/ أهداف معرفة الأصول المنهجية للفرق الإسلامية:

هناك جملة من الأهداف التي يمكن تحصيلها من خلال التعرف على الأصول المنهجية للفرق الإسلامية؛ لعل أهمها:

-/ معرفة طبيعة الأصول المنهجية التي تستند إليها وتنطلق منها كل فرقة من هذه الفرق، ومدى انسجام أو اتفاق مقولاتها وآرائها مع تلك الأصول، وبيان انعكاسات كل ذلك على الفكر والواقع الإسلاميين اليوم.

-/ بيان الفهم المتميز لكل فرقة وما ينتج عنه من نظريات معرفية ومواقف سلوكية، وهو ما يساعدنا على الابتعاد عن الحكم على مواقف وآراء هذه الفرقة أو تلك عن بعد ودون معرفة، أو تكوين معرفة قاصرة من خلال آراء الخصوم، كما يحدث في الكثير من الأحيان؛ فالتعرف على أصول الفرقة يجعل الدارس يفهم أن ما يصدر عنها من آراء ومقولات هو وليد تلك الأصول؛ أو هو نتيجة طبيعية لطريقة التفكير فينبعث في نفس الدارس شيئ من الاحترام لهذه الفرقة تبعا لاحترامها لخياراتها وأصولها المنهجية، ويكون النقد أو المناقشة، من هذا المنطلق، هادئة ومحترمة وبعيدة عن التجهيل والتبديع وما إلى ذلك...

-/ تحقيق الفهم الصحيح بين المسلمين على وفق مقررات مؤلفاتهم ومصادرهم، ما يؤدي إلى الانفتاح على الرأي الآخر والفهم الآخر وقبوله وتفهمه، والقبول لا يعني الاقتناع؛ لأنه بالقدر الذي يحدث الفهم تتسع دائرة التفهم والاقتراب من غير أن يسلب أحد حق الآخر في الفهم أو التفسير أو الرأي.

-/ فتح دوائر المعرفة المتبادلة، وتدوير زوايا الاختلاف وفك الارتباط بين الخلاف والاختلاف وإبراز الجوامع المشتركة على قاعدة رأيي صحيح يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب.

-/ كشف أسباب الاختلاف؛ فإذا تم التعرف على أصول هذه الفرق وتلك وظهر توافق الآراء والمقولات معها(أي مع الأصول) انكشفت الأسباب الحقيقية التي تتدخل عادة لتجعل من الاختلاف خلافا.[1]

-/ مراعاة النظام المعرفي لكل فرقة؛ حتى لا يلوم القارئ تلك الفرقة أو ذلك المذهب لأنه تحرك داخل زمانه ومكانه، وكان خادما وفاعلا لتاريخه ومرجعيته ووفيا لها.

إن ما سبق بيانه من أهداف هو ما يهيء أجواء الحوار البناء والمحترم، ويفتح أبواب النقاش الهادئ والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن؛ كما دعا إلى ذلك الله عز وجل في قوله تعالى:" أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن." **[النحل/125]**

خاتمة

ثمة نقاط نخلص إليها في نهاية هذا المقال، وهي:

أولا– إن أسلم الطرق لدراسة الفرق الإسلامية؛ هي الحرص على أن تكون أدوات المقاربة والتحليل من داخل النسق المعرفي الخاص بكل فرقة، ومن ذلك ضرورة معرفة الأصول المنهجية الخاصة بكل واحدة منها.

ثانيا– إن الأصول المنهجية للفرق الإسلامية، وبناء على ما تم بيانه، هي أنساق جزئية تتحرك ضمن نسق كلي واحد، هو النسق التوحيدي الذي يستند إلى الكتاب والسنة، والذي يشكل الرؤية المغايرة للأنساق التي تشكلت في عصر النهضة، ونقصد بها على وجه التحديد النسق الغربي المادي الذي أزاح الوحي ورفض كونه أحد مكونات المعرفة الإنسانية؛ ما يعني أن الصراع الحقيقي ينبغي أن يتوجه نحو هذا النسق المتنكر للوحي والهادم للقيم السماوية.

ثالثا–إن تحويل درس الفرق الإسلامية إلى صراع داخلي؛ أي إلى ما بين أنساق يستظل جميعها بالنص القرآني والوحي الرباني هو، في الواقع، هدر للجهود وارتهان لمقدرات وخيرات الأمة الاقتصادية وخياراتها السياسية وتعطيل وتشويه لمسيرتها الحضارية.

رابعا– إن معرفة الأصول المنهجية لمختلف الفرق الإسلامية تتيح الفرصة للقارئ أن يدرسها بوصفها إنتاجا فكريا اجتهاديا يقبل ويرد وليست أنساقا إجبارية التمثل؛ أي قراءتها بالحد الذي يتطلبه التكوين المعرفي بعيدا عن منطق الصراعات الأيديولوجية والاصطفافات المذهبية والطائفية الحاصلة في العالم الإسلامي اليوم؛ والتي يراد أن يكون طالب العلم الشرعي، على وجه الخصوص، أحد أدواتها.

[1] / أنظر في التفريق بين الاختلاف والخلاف: أبو البقاء الكفوي، الكليات، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1998، ص61.

قائمة المصادر والمراجع

1/ الآمدي سيف الدين، الإحكام في أصول الأحكام،تحقيق: عبد الرزاق عفيفي،ط1، المملكة السعودية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، 2003، ج1.
2/ الأنصاري فريد ،أبجديات البحث العلمي في العلوم الشرعية، ط1، الدار البيضاء، منشورات دار الفرقان، 1997.
3/ البيضاوي، نهاية السول في علم الأصول، عالم الكتب، ج1
4/ ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية،ج5
5/ جيدل عمار، الجزائر، مدخل إلى دراسة علم الفرق، دار البلاغ للنشر والتوزيع.
6/ الحنبلي ابن العماد ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج 2
7/ ابن الخطيب لسان الدين ، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج04.
8/ ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، ضبط المتن ووضع الحواشي: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دط، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
9/ دراز عبد الله ، دستور الأخلاق في القرآن، تعريب وتعليق: عبد الصبور شاهين.
10/ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج14.
11/ الغزنوي سراج الدين ، شرح العقيدة الطحاوية، ط1، تحقيق: حازم الكيلاني الحنفي، القاهرة، دار الكرز، 2009.
12/ الفارابي، إحصاء العلوم، ط3، تحقيق: عثمان أمين، القاهرة، 1968
13/ القفاري ناصر ، أصول الدين عند الأئمة الأربعة واحدة، ط1، المملكة السعودية، دار الوطن، 1414هـ،
14/ القنوجي صديق بن حسن ، أبجد العلوم، دمشق، دار الكتب العلمية،1978، ج2،
15/ ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص729، أحداث(سنة 447 هـ).
16/ محفوظ محمد ، مجلة الكلمة، من التنوع إلى المشترك الإنساني- ع102، السنة 26، شتاء 2019.
17/ ابن منظور، لسان العرب، مادة ق. و. ل، ج11.
18/ مهدي فضل الله ، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، ط2، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1998.
19/ هيتو محمد حسن ، الوجيز في التشريع الإسلامي.